

# الإبادة الجماعية في غزة: الالتزامات القانونية، التقصير في الواجب، وتكلفة التواطؤ

حتى 21 يوليو 2025، الإبادة الجماعية المستمرة في غزة ليست مجرد كارثة إنسانية - إنها اتهام مدمر للنظام القانوني الدولي. مع مقتل أكثر من 60,000 فلسطيني، ومجاعة تستهلك أكثر من مليون حياة، وتحويل بنية غزة التحتية إلى أنقاض، يواجه العالم حقيقة واحدة: لقد تم ارتكاب إبادة جماعية، وفشل أولئك الذين كان لديهم واجب قانوني وأخلاقي لمنعها. يوضح هذا المقال الالتزامات الدولية الملزمة التي أثارته اتفاقية الإبادة الجماعية وأحكام محكمة العدل الدولية، وتقصير الدول الرئيسية في هذا الواجب، والتكلفة العميقة - القانونية والأخلاقية والتعويضية - لتواطؤها.

## الالتزامات القانونية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية

تفرض اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 التزامًا واضحًا على جميع الأطراف الموقعة:

“تؤكد الأطراف المتعاقدة أن الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في وقت السلم أو في وقت الحرب، هي جريمة بموجب القانون الدولي يتعهدون بمنعها ومعاقبتها.”

تُعرف الإبادة الجماعية في المادة الثانية بأنها:

“أي من الأفعال التالية التي تُرتكب بنية تدمير، كليًا أو جزئيًا، جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، على هذا النحو: (أ) قتل أفراد الجماعة؛ (ب) التسبب في ضرر جسدي أو عقلي خطير؛ (ج) فرض ظروف معيشية تهدف إلى التدمير الجسدي؛ (د) منع الولادات؛ (هـ) نقل الأطفال قسرًا.”

سلوك إسرائيل في غزة - بما في ذلك القتل الجماعي، التجويع المتعمد، وتدمير المستشفيات والأراضي الزراعية والمنازل - يحقق بوضوح الفعل الإجرامي للإبادة الجماعية.

أكدت محكمة العدل الدولية في حكمها لعام 2007 في قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود:

“التزام الدولة بالمنع، والواجب المقابل بالتصرف، ينشأ في اللحظة التي تعلم فيها الدولة، أو كان يجب أن تعلم عادة، بوجود مخاطر جدية بارتكاب إبادة جماعية.”

هذا الالتزام هو التزام بالسلوك، وليس بالنتيجة. يجب على الدول أن تتصرف بكل الوسائل المتاحة، بما يتناسب مع نفوذها.

في يناير 2024، قررت محكمة العدل الدولية في قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل:

“الوقائع والظروف كافية لاستنتاج أن بعض الحقوق التي تطالب بها جنوب إفريقيا... معقولة. وهذا يشمل حق الفلسطينيين في غزة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية.”

هذا أثار واجبات قانونية فورية لجميع الدول الأطراف. بموجب **المادة 41**، هذه التدابير المؤقتة ملزمة. عدم التصرف من تلك اللحظة فصاعدًا يشكل خرقًا للقانون الدولي.

## التقصير في الواجب من قبل الدول القوية

على الرغم من الوضوح القانوني، فإن الدول الأكثر قوة في العالم - الولايات المتحدة، ألمانيا، والمملكة المتحدة - لم تفشل فقط في الوفاء بالتزاماتها، بل مكنت الإبادة ships.

- **الولايات المتحدة:** مع مساعدات عسكرية سنوية بقيمة 3.8 مليار دولار، وأسلحة إضافية خلال الصراع، واستخدام الفيتو المتكرر في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اختارت الولايات المتحدة التحالف على القانونية. فشلها يعكس مسؤولية صربيا في قضية البوسنة.
  - **ألمانيا:** بينما تستحضر شعار "لن يتكرر مرة أخرى"، صدرت ألمانيا أسلحة بقيمة 326 مليون يورو إلى إسرائيل في عام 2024 وحده. تم قلب مسؤوليتها التاريخية - لتصبح سلاحًا للدفاع عن الالادفاع عنه.
  - **المملكة المتحدة:** مع تصدير أسلحة بقيمة 42 مليون جنيه إسترليني والحماية الدبلوماسية المستمرة، قوضت المملكة المتحدة إرثها الخاص في القانون الدولي. كان واجبها بالتصرف واضحًا - وتم إهماله.
- بموجب **المادة الثالثة (هـ)** من الاتفاقية، "التواطؤ في الإبادة الجماعية" هو جريمة بحد ذاتها. هذه الدول، من خلال الدعم المادي وعدم التدخل، قد تجاوزت هذا الحد.

## النية الإبادية: من الخطاب إلى الواقع

لا حاجة للتكهن ب النية الإجرامية للإبادة الجماعية - فقد أعلنها قادة إسرائيليين مرارًا:

"الفلسطينيون مثل الحيوانات، ليسوا بشرًا."  
إيلي بن داهان، 2013، عضو الكنيست

"نحن نحارب حيوانات بشرية ونتصرف وفقًا لذلك."  
يوآف غالانت، 9 أكتوبر 2023، وزير الدفاع الإسرائيلي

"ترك سكان غزة يموتون جوعًا قد يكون مبررًا وأخلاقيًا..."  
"لقد كنا ندمر غزة بالكامل... الجيش لن يترك حجرًا على حجر."  
بيزالييل سموتريتش، 5 أغسطس 2024، وزير المالية الإسرائيلي

"الحل الوحيد هو حرق غزة بأكملها مع شعبها دفعة واحدة."  
"هدفنا المشترك هو محو غزة من على وجه الأرض. احرقوا غزة الآن."  
نيسيم فاتوري، 20 نوفمبر 2023، نائب رئيس الكنيست

"يجب على الجيش إيجاد طرق أكثر إيلاّمًا من الموت للمدنيين في غزة."  
"قتلهم ليس كافيًا."

عميحي إياهو، 5 يناير 2024، وزير التراث الإسرائيلي

“لا يوجد شيء اسمه أبرياء. يجب تسوية غزة بالأرض.”  
“لن نسمح بدخول غرام واحد من المساعدات إلى غزة حتى يتوسل شعبها ويركع.”  
إيتمار بن غفير، 2024، وزير الأمن القومي الإسرائيلي

“كل طفل في غزة هو عدو. يجب أن نحتل غزة حتى لا يبقى طفل واحد.”  
موشيه فيغلين، 22 مايو 2025، عضو سابق في الكنيست، زعيم حزب زيهوت

هذه التصريحات ليست زخارف بلاغية. إنها إقرارات علنية بنية الإبادة الجماعية. عندما تقترب بسلوك إسرائيل - القتل الجماعي، التجويع، التدمير الحضري - فإنها تشكل قضية قانونية كاملة للإبادة الجماعية.

## تكلفة التواطؤ: التعويضات والمساءلة

لا تتوقف العواقب القانونية للإبادة الجماعية عند الإدانة. إنها تشمل التعويضات.

باتباع منطق محكمة العدل الدولية في قضية البوسنة، ومعايير المحكمة الجنائية الدولية للعدالة المتمحورة حول الضحايا، يجب دفع التعويضات ليس فقط من قبل الجناة ولكن أيضًا من قبل الدول التي فشلت في منع الجريمة أو مكنتها ماديًا.

### يجب أن تشمل التعويضات:

- للناجين في غزة: تقدر بـ 18.5 مليار دولار لإعادة الإعمار (البنك الدولي، 2025)
- لفلسطينيي الضفة الغربية: عن الخسائر الناتجة عن التوسع الاستيطاني والعنف - 5-10 مليارات دولار
- للشباب الفلسطينيين: عن التهجير والنفي التاريخي - 10-20 مليار دولار
- لدولة فلسطينية مستقبلية: لإعادة بناء السيادة والبنية التحتية - 30-50 مليار دولار

يجب جمع التمويل من خلال صندوق تدار من قبل الأمم المتحدة. الإجراءات القانونية، المحلية والدولية، قد تجبر على الامتثال. حكم محكمة العدل الدولية النهائي - الذي لا يزال معلقًا - قد يحول هذا الشرط إلى التزامات قابلة للتنفيذ.

ألمانيا، التي دفعت تعويضات لإسرائيل على مدى السنوات الـ 77 الماضية تقديرًا لجرائمها خلال الهولوكوست، تجد نفسها الآن على الجانب الآخر من التاريخ. من خلال تقاعسها - والأسوأ من ذلك، من خلال دعمها المباشر عبر شحنات الأسلحة - فقد ضمنت أنها ستدين على الأرجح بدفع تعويضات للشعب الفلسطيني لمدة 77 عامًا قادمة. لقد تم إنفاق رصيدها الأخلاقي بعد الحرب ليس على العدالة، بل على استمرار الظلم.

أما بالنسبة لإسرائيل - الجاني الرئيسي للإبادة الجماعية - فقد لا تنتهي مسؤوليتها بالتعويض المالي. نظرًا لحجم الدمار، والتهجير، وتحدي القانون الدولي، قد تكون إسرائيل غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها التعويضية بالوسائل النقدية وحدها. في مثل هذا السيناريو، قد تظهر الإعادة الإقليمية - إعادة الأرض المسروقة إلى أصحابها الفلسطينيين الشرعيين - ليس فقط كضرورة أخلاقية ولكن كضرورة قانونية.

### الخلاصة: الواجب منتهك، والعدالة مطلوبة

لم تحدث الإبادة الجماعية في غزة في السر. لقد تكشفت مباشرة، أمام عالم ملزم قانونيًا اختار التقاعس.

كانت الالتزامات القانونية واضحة. كان التقصير في الواجب متعمدًا. يجب الآن دفع تكلفة التواطؤ.

هذه ليست جريمة إسرائيل فقط. إنها تخص أيضًا الدول التي مولتها، وسلحتها، ودافعت عنها. التعويضات، والملاحقات القضائية، والتسوية التاريخية ليست ممكنة فقط - إنها ضرورية.

سُجبر ألمانيا، التي تُعلن نفسها حامية الأخلاق ما بعد الهولوكوست، على محاسبة معاييرها المزدوجة. وإسرائيل، بعد أن دمرت شعبًا واستنفدت شرعيتها الخاصة، قد تجد أن العملة الوحيدة المتبقية لها هي الأرض التي أخذتها بالقوة - والتي يجب أن تعيدها الآن.

”لن يتكرر مرة أخرى” ليس شعارًا. إنه مسؤولية. وفي غزة، فشل العالم في تحملها.